التوافق السياسي الليبي بين المؤثرات الداخلية والدوافع الخارجية

د.فتحي بلعيد ابورزيزة* د.مفيد خليفة البكباك**

الملخص:
يحتاج التوافق السياسي إلى البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية الحاضنة، التي تجعل فرص نجاحه عالية؛ حيث يرتبط التوافق بعملية بناء السلطة أو إعادة تصحيح مسارها، والسعي إلى نسج علاقات سياسية تؤدي في محصلتها إلى إدارة الدولة من خلال أكبر قدر من الإجماع السياسي والاجتماعي حولها ويرتبط التوافق بالدرجة التي يمكن أن يبلغها منطق التنازلات السياسية، وهو ما يفرض أثناء إدارة الشراكة مع باقي مكونات الأنظمة القديمة إدراك قدراتها الاقتصادية وخبراتها وشبكة علاقاتها، وفوق ذلك إمكاناتها في العودة إلى السلطة .
الكلمات المفتاحية : التوافق السياسي ـ ليبيا ـ الأمم المتحدة ـ المبعوثين الدوليين.

Abstract:
Political consensus requires a nurturing political, social, and cultural environment that makes its chances of success high. Consensus is linked to the process of building power or re-correcting its course, and seeking to forge political relations that ultimately lead to managing the state through the greatest possible political and social consensus around it. Consensus is linked to the degree to which the logic of political concessions can be reached, which is what is imposed when managing a partnership with the rest of the country. Components of old regimes: Realizing their economic capabilities, experiences, network of relationships, and above all their potential to return to power.
Keywords: political consensus - Libya - the United Nations - international envoys.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة هذا البحث في غياب توافق سياسي مستقر في ليبيا منذ عام 2014، وما نتج عن ذلك من انقسام مؤسسي وسياسي انعكس على أداء الدولة ومسار المرحلة الانتقالية. حيث تعود جذور المشكلة إلى تفاعل معقد بين عوامل داخلية مثل تعدد مراكز القوة، وغياب المؤسسات الموحدة، وانتشار السلاح وعوامل خارجية تمثلت في التدخلات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تشكيل طبيعة العملية السياسية. وبذلك، تسعى الدراسة إلى تحليل هذه المؤثرات بصورة علمية لمعرفة أسباب تعثر التوافق السياسي والعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى إنجاحه.

ومن هنا تطرح هذه الدراسة التساؤل التالي : **ما العوامل الداخلية والخارجية التي تسهم في تشكيل مسار التوافق السياسي في ليبيا وتأثيره؟**

وسيحاول الباحثان الاجابة على هذا التساؤل وبيان هذه المؤثرات.

أهمية الدراسة

* أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية/كلية الاقتصاد زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية
إيميل: fathiap3030@gmail.com
** أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد، جامعة مصراتة، إيميل: mofid408@gmail.com

تتجلّى أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور المحوري الذي يلعبه الاستقرار السياسي والتحوّل الديمقراطي في دفع مسارات التنمية المستدامة وتعزيز أسس الحكم الرشيد؛ كما توضح الدراسة أن تحقيق التوافق بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين من أحزاب وجماعات مصالح وبُنى اجتماعية كالقبائل يمثل شرطاً ضرورياً لبناء دولة المؤسسات والقانون، ومن ثمّ، فإن تحليل هذا التوافق يُعدّ مدخلاً أساسياً لفهم آليات الاستقرار الوطني ودعم مشاريع الإصلاح والتنمية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. توضيح مفهوم التوافق السياسي واستعراض تطوره في الحالة الليبية.
2. تحليل المؤثرات الداخلية التي أسهمت في تعثر التوافق بين الأطراف الليبية.
3. بيان حجم وتأثير التدخلات الخارجية في تشكيل المسار السياسي الليبي.
4. تقييم دور الأمم المتحدة والمبعوثين الدوليين في العملية السياسية.
5. تقديم إطار تحليلي شامل يساعد في فهم أسباب الانقسام السياسي.
6. الوصول إلى نتائج علمية تدعم اقتراح توصيات عملية لتعزيز فرص التوافق الوطني.

المنهج المستخدم في الدراسة

في اطار ما يعرف بالتكامل المنهجي، يعتمد هذا البحث على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، فقد أستخدم **المنهج التاريخي** لرصد التحولات السياسية منذ 2011، وفهم الخلفية التي شكلت بيئة التوافق أو تعثره. **والمنهج الوصفي التحليلي** لوصف أبعاد الأزمة السياسية الليبية، وتحليل المؤثرات الداخلية والخارجية بناءً على الأدبيات والوقائع. وجزئيا **المنهج المقارن** للمقارنة بين محاولات التوافق المختلفة، مثل اتفاق الصخيرات ومسارات باريس وبرلين وجنيف. وأخيرا **منهج تحليل المضمون** من خلال مراجعة تقارير أممية، وخطابات رسمية، ووثائق سياسية تعكس طبيعة الفاعلين.

مقدمة

منذ سقوط نظام القذافي دخلت الدولة الليبية في مرحلة غير مسبوقة من الاضطراب السياسي والأمني، نتيجة غياب الأسس المؤسسية الراسخة وضعف الخبرة الوطنية لدى النخب التي تولت إدارة المرحلة الانتقالية. وقد أسهم هذا الضعف في تعميق حالة التشظي داخل البنية السياسية، وفتح المجال أمام تدخلات خارجية متعددة، سواء من قوى دولية فاعلة أو أطراف إقليمية طامحة لتعزيز نفوذها. ومع مرور الوقت أصبحت هذه التدخلات عاملاً ضاغطاً يؤثر في مسار العملية السياسية، ويزيد من تصلب مواقف الأطراف المحلية، مما أدى إلى تعطيل فرص الحل السلمي وإضعاف مبادرات الحوار.

وفي ظل هذا التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية تعقد المشهد الليبي بشكل ملحوظ، وتزايدت التحديات الأمنية والسياسية التي حالت دون إحراز تقدم حقيقي في مسار التسوية. ولم تكن محاولات التوافق السياسي بمعزل عن هذا التعقيد؛ فقد شهدت ليبيا سلسلة من المسارات التفاوضية بدءاً من اتفاق الصخيرات عام 2015، مروراً بمؤتمرات باريس وبرلين وجنيف وبوزنيقة، ووصولاً إلى المساعي الأممية المتكررة التي احتضنتها القاهرة مؤخراً. ورغم كثافة هذه المحطات ظل ملف المصالحة الوطنية مفتوحاً، ينتقل من دولة إلى أخرى بحثاً عن رؤية مشتركة تضع ليبيا على طريق الاستقرار.

وتبرز أهمية تحقيق التوافق السياسي في هذه المرحلة الدقيقة، باعتباره شرطاً أساسياً لإعادة بناء المؤسسات وتجاوز الانقسام الذي طال أمده. فامتلاك الأطراف الليبية لإرادة سياسية حقيقية يمكن أن يسهم في تخطي العقبات وتهيئة بيئة مواتية لمرحلة جديدة تقوم على التعاون وتكامل الأدوار، بما يسمح بإرساء دعائم الدولة وتعزيز قدرة مؤسساتها على أداء وظائفها. كما أن استمرار الصراع واستنزاف الموارد يزيد من هشاشة الوضع الداخلي، ويحد من فرص تحقيق السلام الدائم والتنمية الشاملة، وهو ما يتعارض مع متطلبات الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بإرساء العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.

ومن الواضح أن التنفيذ البطيء لمخرجات الاتفاق السياسي لعام 2021 أدى إلى تعطيل الإصلاحات الضرورية لخفض التوترات، وتسبب في استمرار حالة الانقسام وظهور حكومات

موازية والتوسع في الاعتماد على الإعانات والرواتب لاسترضاء الشارع، فضلاً عن غياب إطار وطني شامل للتنمية. ومع ذلك فإن المجتمع الليبي، بحكم طبيعته الاجتماعية غير القائمة على الانقسامات الطائفية أو الإثنية العميقة، يظل قادراً على الوصول إلى توافق سياسي متى توافرت الإرادة الصادقة لدى الفاعلين المحليين، وتوفر الدعم الدولي المحايد الذي لا يسعى إلى تكريس النفوذ بل إلى استقرار ليبيا.

وفي ضوء ما تقدم يسعى الباحثان إلى تحليل هذا الموضوع دراسةً معمقة من خلال ثلاثة محاور رئيسية تتناول أسس التوافق السياسي، وسياق التجربة الليبية، والعوامل المؤثرة في فرص التسوية وإعادة بناء الدولة.

المحور الأول: التوافق السياسي الليبي .. المفهوم والتطور .

المحور الثاني: المؤثرات الداخلية في التوافق السياسي الليبي .

المحور الثالث: الدوافع الخارجية من التوافق السياسي الليبي.

الإطار النظري للتوافق السياسي

تستند دراسة التوافق السياسي إلى عدد من المقاربات النظرية أبرزها نظرية النظم التوافقية (Consociational Democracy) التي طرحها أرنت ليبهارت، والتي تفترض أن المجتمعات المنقسمة تحتاج إلى آليات توافقية مؤقتة تقوم على التعاون بين النخب وتبادل الضمانات، إلى حين بناء مؤسسات قادرة على إدارة التنافس؛ كما ترتبط الدراسة بإطار الانتقال الديمقراطي الذي يرى أن التوافق السياسي يشكل أداة لإدارة المرحلة الانتقالية، وتجنب حدوث فراغ سياسي أو صدام مسلح (Lijphart, 1977, p. 25).

وبالنظر إلى الحالة الليبية، فإن غياب الانقسام الطائفي أو العرقي لا يلغي الحاجة إلى توافق، لأن الانقسام القائم هو انقسام سياسي - مؤسسي يتطلب حلولاً تشاركية توازن بين المصالح المختلفة، وتوفر ضمانات لعودة الدولة.

الدراسات السابقة

شهدت السنوات الماضية إنتاجاً بحثياً واسعاً حول الأزمة الليبية، كان من أبرزها:

1. مركز الجزيرة للدراسات. (2014، 12 فبراير). الحوار الليبي: التحديات وفرص النجاح المحدودة (تقدير موقف). الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات:

تناولت هذه الدراسة طبيعة الانقسام السياسي بين المؤتمر الوطني ومجلس النواب، وناقشت أسباب فشل محاولات الحوار الأولى، وركزت على المؤثرات الداخلية، خاصة انتشار السلاح وضعف المؤسسات.

2. جاكوبس، آنا ل. (2021، 16 يونيو). التوافق السياسي الهش في ليبيا يواجه تحديات جسيمة. واشنطن: معهد دول الخليج العربية.

ركّزت الدراسة على هشاشة الاتفاق السياسي لعام 2015، وفشل المؤسسات الناتجة عنه، ودور التدخلات الدولية في تعميق الأزمة.

3. علي سفيان عبد الله (2022): دور التوافق السياسي في بناء أنظمة الحكم (لبنان والعراق نموذجا)، **مجلة جامعة تكريت** ، العراق: جامعة تكريت، العدد 27 :

ناقشت الدراسة مفهوم التوافق السياسي كأحد أسس الحكم الرشيد، مع تطبيقات مقارنة على العراق ولبنان، مما يوفر إطاراً نظرياً يمكن إسقاطه على الحالة الليبية.

4 . نوفل، أ. س. وآخرون. (2017). الأزمة الليبية إلى أين؟ مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد 21(العدد 79)، صـ 41–62. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط:

تناولت آثار غياب الدولة، انتشار الجماعات المسلحة، وتدخل القوى الإقليمية والدولية، مع التأكيد على فشل المسار الانتقالي نتيجة غياب التوافق على مشروع وطني موحّد.

5. دراسات وتقارير أممية (2016–2023):

قدّمت الأمم المتحدة تقارير دورية حول الوضع الليبي، ركزت على مسار الصخيرات، مسارات برلين، ودور المبعوثين الدوليين.

وجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من هذه الأدبيات من خلال:

1. بناء إطار مفاهيمي للتوافق السياسي.
2. فهم ديناميكية الانقسام السياسي الليبي.
3. تحليل دور الأمم المتحدة وتأثيرها على العملية السياسية.
4. مقارنة نتائج المبادرات السابقة مع الواقع الحالي.

المحور الأول: التوافق السياسي الليبي .. المفهوم والتطور

من ابرز الاشكاليات التي تواجه الباحثين في العلوم الاجتماعية هو التعامل مع مفاهيم و مصطلحات، وذلك بسبب تعدد وجهات النظر في مثل هذه المفاهيم والمصطلحات من كاتب لآخر، أو بسبب الخطأ في الترجمة من اللغة الاصلية للمصطلح إلى اللغة العربية، ومن هذه المفاهيم مفهوم التوافق السياسي، والذي سنقوم بتوضيحه في هذا المحور من حيث مفهومه وأسسه وأدواته كما سيتم تناول الوضع السياسي لليبيا منذ العام 2011 .

اولا: مفهوم التوافق السياسي

التوافق السياسي لغةً: يدلّ التوافق على الاتفاق والوفاق، وهو مأخوذ من قولهم "وَفَقَ الشيءَ" أي ألائمه وناسبه، ويقال "وافقه موافقةً" و"اتفق معه توافقاً". ويُستخدم أيضاً بمعنى التظاهر بالوفاق أو إظهار الانسجام بين طرفين، بما يشبه الالتحام أو الاتساق الذي يسلك فيه الفرد مسلك الجماعة.

التوافق السياسي اصطلاحاً: يُعرَّف التوافق السياسي بأنه بناء سياسي ومؤسسي تتفاعل في إطاره بنى متعددة ومتشابكة ومترابطة، تؤدي مجتمعةً وظيفة أساسية تتمثل في تحقيق التوازن داخل المجتمع، وضمان استقرار العلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة (غبدالله، 2022، ص236).

أما التوافق السياسي تاريخيا: أُطْلِقَ مُصطلح الوفاق السياسي (Political Consensus) لأول مرة في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية (1945)، حيث كان يعني توافق الحزبين (العمال والمحافظون) على جُمْلةٍ من السياسات التي إتفقا على تطبيقها بغض النظر عن نصيب كل حزب في الانتخابات. من أهم هذه السياسات كان تأميم الشركات الصناعية وفرض سيطرة الدولة على الاقتصاد، ولكن مع مرور الوقت وصل الأمر إلى بروز ظاهرة الركود التضخمي (Stagflation) والذي يعني ترافق ظاهرة تضخم الأسعار مع إزدياد نسب البطالة بشكل كبير. حينها أدرك حزب المحافظين أن الذي أوصل بريطانيا إلى هذه الأزمة الخانقة هو الوفاق السياسي، وهكذا تنصّلَ حزب المحافظين عن هذا الاتفاق ونأى بنفسه عن التوافق السياسي وبدأ يدعو إلى سياسة مالية مغايرة لسياسة حزب العمال كتحجيم الإنفاق الحكومي والسيطرة على ضخ العملة البريطانية إلى السوق واعتماد سياسة السوق الحُر بالتحول إلى القطاع الخاص في إدارة الصناعات البريطانية المختلفة (قرمان، 2016).

التوافق في المجال السياسي: يعني التفاهم حول مجموعة من القضايا والآراء والتنازل عن المواقف والقناعات الخاصة في مقابل الوصول إلى موقف متوافق حوله يتفق الجميع حول مضمونه، على الرغم مما يشوبه من تناقض مع بعض التوجهات الخاصة(الأطلس السياسي، 2023).

يقصد بالتوافق: التآلف والتقارب واجتماع الكلمة والاتفاق، وسياسيًّا هو الالتقاء في منتصف الطريق بالحلول الوسط؛ حيث يكسب الجميع فيه النقاط، وتفوز مصر بالضربة القاضية على أعدائها المتربصين بها ويحاولون شق صفها. وهو صناعة إطار كبير مادته مكونة من الأهداف والغايات العليا، والمشتركات في السياسات والوسائل والأدوات، يحتوي الرؤى المختلفة كافة، ويمهد لها طريق التكامل والوحدة، والتوافق لا يعني الاجتماع على كل الأمور، بقدر ما هو الاجتماع على البعض وتأجيل أو تجاوز أو غض الطرف عن بقية الأمور(الذنب، 2011).

<u>وتتجلى النتائج الاستراتيجية للتوافق في الآتي:</u>

* تعزيز القدرة على تجاوز الاختلاف حول العديد من الموضوعات التفصيلية، وحفظ البلاد من الوصول إلى حالة الانقسام السياسي المفضي للصراع.

* المرونة الكبيرة وإمكانية تبادل وتكامل الأدوار أمام القضايا الشائكة خاصة الخارجية منها؛ حيث يتوافر لكلِّ فصيل اتخاذ موقفه الخاص به من وجهة نظره هو لتحقيق مصلحة البلاد والعباد ولكن في سياق توافقي عام يقود ويدير المشهد.

* ضمان التوافق الشعبي أحد أهم أركان نظرية الأمن القومي للدولة، والذي يجب استثماره وتحقيق مكاسب إستراتيجية عليا في مجالات متعددة (التنمية، السياسة، الاقتصاد.. إلخ).
* الاختصار الزمني للمرحلة الانتقالية، ووقف نزيف وإهدار الطاقات والقدرات.

أدوات التوافق السياسي:

تتباين أدوات التوافق السياسي وتتنوع بين الجوانب القيمية والثقافية والفكرية والسياسية، كما تختلف منطلقاته وفق خصوصية كل فصيل سياسي أو اجتماعي، غير أن غايته النهائية تبقى واحدة، وهي تحقيق وحدة سياسية قوية ومتماسكة. ويمكن إبراز أبرز أدواته فيما يأتي:

1. اتساع ومرونة العقل السياسي لدى الأطراف المشاركة، بما يتيح قدرة أكبر على استيعاب الاختلاف وإدارة التباينات.
2. عمق ومرونة المرجعيات الفكرية والأيديولوجية التي تستند إليها القوى المشاركة، بما يسمح بإيجاد مساحات مشتركة للتفاهم.
3. القدرة على التجديد الفكري وإعادة صياغة المواقف والسياسات بما يخدم المصلحة العامة.
4. الالتزام بمنظومة القيم الأخلاقية التي توجه منهج التفكير والسلوك لدى الأطراف المعنية، وتضمن احترام قواعد الحوار والتفاعل البنّاء.
5. توافر الإرادة والرغبة السياسية الحقيقية لتحقيق المصلحة الوطنية العامة، بما يجعل جميع الأدوات السابقة فعّالة ومؤثرة.

أسس ومهارات التوافق السياسي:

يعتمد التوافق السياسي على مجموعة من الأسس والمهارات الجوهرية التي تضمن نجاحه واستمراريته، ومن أبرزها:

1. شفافية المبادرة من خلال طرح المخاوف المتوقعة والرد عليها بالمنطق والدليل، بما يسهم في إزالة جميع المخاوف المتبادلة بين الأطراف.
2. تقديم المصلحة العامة على الخاصة والعمل على تعزيز أهداف الوطن والمجتمع فوق المصالح الفردية أو الحزبية.
3. الالتزام بالتفكير العقلاني وفق فقه الأولويات، مما يساعد على ترتيب القضايا بحسب أهميتها وأولوية التعامل معها.
4. المرونة في التنازل عن بعض المطالب بهدف الوصول إلى حلول وسطية وتحقيق نقاط الالتقاء بين الأطراف.
5. قدرة تأجيل بعض الأهداف لحين تهيئة الظروف الملائمة لتحقيقها، بما يضمن استمرار الحوار والتعاون.
6. الانطلاق من المشترك والمتفق عليه مع تجاوز أو تأجيل القضايا المختلف عليها، لضمان استمرار مسار التوافق وتعزيزه.

ثانيا : الوضع السياسي الليبي منذ العام 2011 .. محطات تاريخية بارزة

في السابع عشر من فبراير 2011 م اندلعت مظاهرات في مدينة بنغازي والواقعة في الشرق الليبي مطالبة بأسقاط النظام الليبي، على أثر قيام السلطات الأمنية في مدينة بنغازي باعتقال المحامي والناشط المدني فتحي تربل، والذي تولي مهمة محامي أسر ضحايا مذبحة سجن ابوسليم التي وقعت في 29 يونيو من العام 1996 ، وسرعان ما انتشرت المظاهرات في كل مدن الشرق الليبي من البيضاء ودرنة وطبرق وشحات والمرج وخلال أيام قليلة كانت مدن الشرق الليبي قد اعلنت تحررها من سلطة النظام الليبي، الذي ظل متمسكا بالسلطة رغم مطالبة اغلب المدن الليبية برحيله وسقوطه.

حيث تشكل المجلس الوطني الانتقالي في 22 فبراير 2011م برئاسة السيد مصطفي محمد عبد الجليل، وهو من قضاة ليبيا والذي شغل منصب وزير العدل (امين اللجنة الشعبية للعدل) ، وقد اعترفت دول العالم بهذا المجلس ممثلا للشعب الليبي، وتولي المجلس قيادة وإدارة المرحلة الانتقالية فأصدر الإعلان الدستوري في 2011.08.03 م، وذلك لحين صدور الدستور الدائم لليبيا ، وسعى المجلس إلى إعادة الأمن والاستقرار لليبيا، وشكل مكتبا تنفيذيا برئاسة السيد محمود جبريل (28

مايو 1952 - 5 أبريل 2020)، والذي شغل منصب رئيس مجلس التخطيط الوطني في عهد النظام السابق، و في فبراير 2012، أصدر المجلس الوطني الانتقالي قانونا لانتخاب المؤتمر الوطني العام، طبقا لنص المادة 30 من الإعلان الدستوري(نوفل، 2017، ص ص41-62).

وفي أجواء ديمقراطية لم يألفها الليبيون طيلة 4 عقود من الزمن، شهدت ليبيا في السابع من يوليو 2012م، انتخابات لاختيار أعضاء المؤتمر الوطني العام ال 200، وكانت أول انتخابات. وفي الثامن من أغسطس عام 2012، سلم المجلس الوطني الانتقالي السلطة في جو ديمقراطي وحدثٌ لفت أنظار العالم نحو ليبيا، وهكذا بدأت رحلة التداول السلمي للسلطة في ليبيا للمؤتمر الوطني العام في جلسة وحفل تاريخي لم تشهده البلاد منذ عقود.

في الثامن عشر من نوفمبر 2012 استلمت الحكومة المؤقتة برئاسة السيد علي زيدان مهام السلطة التنفيذية، كحكومة معتمدة من المؤتمر الوطني العام، من الحكومة الانتقالية التي كلفها المجلس الوطني الانتقالي، وترأسها آنذاك الدكتور عبد الرحيم الكيب حيث جري التسليم والاستلام بمقر ديوان رئاسة الحكومة، ووقع كل من السيد علي زيدان رئيس الحكومة الجديدة والسيد عبد الرحيم الكيب رئيس الحكومة السابقة على محضر التسليم والاستلام بحضور أعضاء الحكومة المؤقتة الجديدة والحكومة السابقة في مشهد تاريخي سيظل في ذاكرة التاريخ، وخصوصا أن السيد رئيس الحكومة السابقة السيد عبد الرحيم الكيب، غادر مقر الحكومة في سيارته الخاصة بعد تسليمه مهامه لمن خلفه، وكانت محطة من محطات التداول السلمي للسلطة.

وفي السادس عشر من مارس 2021، وبعد فترة تاريخية قادها المجلس الرئاسي بقيادة السيد فايز السراج، بعد تكليفه بمهام رئاسة الدولة وفقا للاتفاق السياسي الليبي، قام بتسليم مهام رئاسة الدولة للمجلس الرئاسي الجديد برئاسة السيد محمد المنفي و رئاسة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة السيد عبد الحميد الدبيبة وذلك في جو ديمقراطي، وتعتبر ثقافة التداول السلمي للسلطة، ثقافة حضارية حديثة ونبيلة لم تتاح كثيرا للعرب والمسلمين في ممارستها خلال تاريخهم الطويل، ونرى الرفض جليا للتداول في أحداث الفتنة الكبرى التي خرج فيها معاوية عن الإمام علي، وانقسام مؤيدو الإمام إلى مذاهب، حتى انتهى الأمر بحكم أموي ثم عباسي ملكي وراثي يملك الأرض والبشر، وهي ثقافة لا زالت الدول الإسلامية تعاني من مخرجاتها حتى اليوم؛ وبذلك رفض التداول السلمي للسلطة أربك المشهد الليبي، منذ أن قام حفتر بالانقلاب على سلطة الدولة وإعلانه تجميد الإعلان الدستوري، وقال قولته: (من الآن يعتبر الإعلان الدستوري مجمدا) (بغني، 2016)، إضافة لذلك رفض مجلس النواب الالتزام ببروتوكولات التسليم والاستلام واتباعها من المؤتمر الوطني، مما دفع المؤتمر لرفض التسليم لمجلس النواب، مستمرا في عمله مستندا لقرار من محكمة دستورية، واصبحت عملية التداول السلمي على السلطة مرفوضة من الجميع ، وكل طرف وجد له شرعية لم يعترف له بها الطرف الآخر.

المحور الثاني: المؤثرات الداخلية في التوافق السياسي الليبي

منذ نجاح الثورة في ليبيا وسقوط نظام العقيد معمر القذافي، الذي استمر حكمه لمدة 42 سنة، شهدت البلاد مرحلة انتقالية جديدة تميزت بغياب التطور المؤسسي في المجالين السياسي والاقتصادي، وتجميد النشاط الحزبي، وسيطرة نظام حكم مركزي قائم على رؤية العقيد الفردية، والتي عُرفت لدى الليبيين باسم "الكتاب الأخضر". خلال هذه المرحلة، واجهت الثورة التي انطلقت في فبراير تحديات كبيرة، حيث قامت بعض القوى المعنية بمصالحها الخاصة بمحاولات مضادة لثورة الشعب، مما أثر على مسار التغيير السياسي والاجتماعي.

ورغم هذه العقبات، استطاعت ليبيا خلال العامين الأولين بعد الثورة تحقيق خطوات ملموسة في مجال المشاركة السياسية، أبرزها إجراء الانتخابات، وهو إجراء غاب عن البلاد طوال أربعة عقود من حكم النظام السابق. وقد شكلت هذه الفترة فرصة حقيقية للشعب الليبي لممارسة حقوقه السياسية والمشاركة في إعادة بناء مؤسسات الدولة، مما أتاح مدخلاً لتأسيس توافق سياسي داخلي يعتمد على مشاركة القوى المختلفة في صياغة مستقبل البلاد. وظهر المؤتمر الوطني العام في العام 2012، وشهدت البلاد التداول السلمي على السلطة في مشهد تاريخي سيظل محفورا في أذهان الليبيين لعقود من الزمن، حينما سلم المجلس الوطني الانتقالي السلطة للمؤتمر الوطني العام، وكذلك عندما سلم عبد الرحيم الكيب السلطة التنفيذية لخلفه السيد علي زيدان، ولم تدم هذه المشاهد و

ظهرت في الأفق مجموعة من المؤثرات الداخلية، والتي عرقلت مسيرة الديمقراطية والتوافق السياسي في البلاد وهو ما سنقوم بعرضه في هذا المحور .

أولا: المؤتمر الوطني العام وبداية الانقسام السياسي

شهدت ليبيا في 7 يوليو 2012 حدثًا تاريخيًا لم تعرفه البلاد طوال أربعة عقود، إذ جرت انتخابات المؤتمر الوطني العام وفقًا لأحكام المادة 30 من الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي. وأسفرت هذه الانتخابات عن انتخاب 200 عضو يمثلون الشعب الليبي لأول مرة منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي، بما شكّل خطوة مهمة في مسار الانتقال الديمقراطي وبداية تأسيس مؤسسات منتخبة تعكس إرادة المواطنين وتفتح الطريق أمام ممارسة الحياة السياسية الحقيقية.

وفي 8 أغسطس 2012، قام السيد مصطفى محمد عبد الجليل، بصفته رئيسًا للمجلس الوطني الانتقالي، بتسليم السلطة رسميًا إلى المؤتمر الوطني العام، وفق ما نص عليه القانون، وكان من المقرر أن تنتهي ولاية المؤتمر في العام 2014. ومع ذلك، لم يلتزم المؤتمر الوطني بتسليم السلطة إلى مجلس النواب المنتخب في 2014، ورفض أعضاؤه الانتقال إلى مدينة بنغازي لإتمام عملية التسليم والاستلام الرسمية، مما دفع المؤتمر إلى تمديد ولايته لنفسه. هذا التمديد أدى إلى ظهور حكومتين متوازيتين وانقسام المؤسسات الحكومية، وهو ما انعكس سلبًا على استقرار الدولة وفعالية مؤسساتها، كما أسهم في تفاقم الأزمة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. فقد أدى الانقسام إلى تشتت الموارد وتعدد الأجهزة الحكومية، وخلق حالة من الفوضى القانونية والإدارية، وهو ما أعاق قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وزاد من هشاشة النظام السياسي في مرحلة حرجة بعد الثورة.

من الناحية السياسية، أبرزت هذه الأحداث مدى أهمية التوافق الوطني بين القوى الليبية لضمان استقرار مؤسسات الدولة. فقد أظهرت الحاجة إلى وجود آليات واضحة للتسليم والاستلام، واحترام الأطر القانونية والدستورية لضمان الانتقال السلس للسلطة، وضرورة مشاركة جميع الأطراف في صياغة المستقبل السياسي للبلاد. كما سلطت هذه الأزمة الضوء على ضرورة وجود مؤسسات مؤطرة وفعالة لتقليل فرص الاستغلال من قبل القوى الإقليمية والدولية، والتي قد تستفيد من الانقسامات الداخلية لتعزيز نفوذها.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن تجربة الانتخابات الأولى بعد الثورة مثلت فرصة مهمة لبناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة الجديدة، لكنها في الوقت ذاته كشفت نقاط ضعف حاسمة في القدرة على إدارة المرحلة الانتقالية، وأهمية وجود توافق سياسي مستدام قائم على الالتزام بالقانون واحترام الإرادة الشعبية لتفادي الانقسامات التي قد تؤدي إلى صراعات طويلة الأمد.

ثانيا: عملية فجر ليبيا

تُعدّ عملية فجر ليبيا إحدى أبرز المحطات المفصلية في المشهد الليبي بعد عام 2011، وقد برزت في سياق حالة الانقسام السياسي والمؤسسي التي رافقت المرحلة الانتقالية. فقد تشكّل هذا التحالف العسكري من مجموعة من التشكيلات المسلحة التي تعود في معظمها إلى مدن غرب ليبيا، من بينها وحدات من مصراتة والزاوية وغريان وصبراتة، إضافة إلى مجموعات مرتبطة بما كان يُعرف بـ"درع ليبيا" وغرفة ثوار ليبيا في طرابلس. وقد اختلفت التحليلات بشأن طبيعة هذا التحالف وخلفياته السياسية، إذ رأت بعض القراءات ارتباطه بتيارات سياسية ذات توجهات إسلامية، بينما اعتبرته قراءات أخرى تعبيراً عن موازين القوى المحلية في تلك المرحلة.

بدأت العملية في 13 يوليو 2014 بهجوم عسكري استهدف مطار طرابلس الدولي وعدداً من المعسكرات والمواقع العسكرية المحيطة به، وهي مواقع كانت تخضع لتأمين مجموعات مسلحة من منطقة الزنتان منذ عام 2011. وجاء هذا التصعيد العسكري في وقت كانت تستعد فيه مؤسسات الدولة لمرحلة جديدة بعد انتخاب مجلس النواب وانعقاد جلساته الأولى في مدينة طبرق، في ظل خلافات سياسية عميقة بين الأطراف الليبية المختلفة بشأن شرعية المؤسسات ومسار الانتقال السياسي.

أمّا على الجانب المقابل، فقد ضمّت القوات التي تعرضت للهجوم وحدات عسكرية وأمنية ينتسب معظم أفرادها إلى مدينة الزنتان ومناطق أخرى في الغرب الليبي، وكانت مكلفة بحماية

المطار ومرافقه. وقد صنّفت بعض التقارير تلك التشكيلات باعتبارها مجموعات محلية غير مؤدلجة ذات انتماءات مناطقية أكثر منها سياسية، وتشمل كتائب مثل القعقاع والصواعق والمدني وحماية المطار، إضافة إلى مجموعات مسلحة أخرى من ورشفانة وبعض أحياء العاصمة طرابلس.

وقد تباينت ردود الفعل تجاه عملية فجر ليبيا؛ إذ حظيت بدعم سياسي من بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته، إلى جانب تأييد اجتماعي في بعض المدن الغربية، خاصة مصراتة. في المقابل، قوبلت العملية برفض واضح من الحكومة الليبية المعترف بها آنذاك ومن مجلس النواب المنتخب، كما أثارت تحفظات واسعة في أوساط مواطنين في العاصمة طرابلس الذين عبّروا عن مخاوفهم من تجدد الصراع المسلح وتهديد الأمن والاستقرار داخل المدينة.

وبوجه عام، أسهمت هذه العملية العسكرية في ترسيخ حالة الاستقطاب السياسي والعسكري، وتعميق الانقسام بين المؤسسات، الأمر الذي مهّد لمرحلة جديدة من عدم الاستقرار استمرت تداعياتها في التأثير على مسار التسوية السياسية وعودة الدولة الليبية (العرادي، 2021، ص45).

ثالثا: عملية الكرامة وتطورات الصراع المسلح وصولاً إلى حرب طرابلس

شهدت الساحة الليبية في مطلع عام 2014 منعطفاً سياسياً وأمنياً حاداً، حين أعلن خليفة حفتر في 14 فبراير عن شروع قوات موالية له في اتخاذ مواقع عسكرية ووضع "خارطة طريق" اعتبرها إطاراً بديلاً للمسار السياسي القائم آنذاك. وقد تضمّن إعلانه تعليق عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة، وهو ما أثار ردود فعل واسعة في الداخل، نظراً لتزامن هذه الخطوة مع مناخ من التجاذبات السياسية وازدياد الانتقادات الموجّهة للمؤتمر الوطني من قوى اجتماعية وسياسية مختلفة.

في المقابل، نفى رئيس الحكومة في تلك الفترة علي زيدان وقوع أي تغيير في الشرعية الدستورية أو استحواذ عسكري على المؤسسات، مؤكداً أنّ أجهزة الدولة – وخصوصاً وزارة الدفاع والمؤسسات الأمنية – ما تزال تمارس مهامها. كما أشار إلى إصدار تعليمات باتخاذ الإجراءات القانونية حيال التحركات العسكرية الجديدة، بما في ذلك دعوة حفتر إلى المثول أمام القضاء العسكري، في محاولة لاحتواء الوضع ومنع مزيد من التصعيد.

وفي 16 مايو من العام نفسه أعلنت القوات التابعة لحفتر إطلاق عملية عسكرية حملت اسم "عملية الكرامة"، مستهدفة مجموعات وصفت بأنها مسلّحة وغير خاضعة لسلطة الدولة في مدينة بنغازي. وقد شكّلت هذه العملية نقطة تحول رئيسية، إذ أدت إلى اتساع نطاق العمليات العسكرية وامتدادها لاحقاً نحو العاصمة طرابلس، في سياق بيئة سياسية منقسمة ومؤسسات مزدوجة، ما نتج عنه سقوط قتلى وجرحى وازدياد حدّة الاستقطاب بين الأطراف المتنازعة (الجزيرة، 2019).

وتُعدّ هذه المرحلة من أكثر الفترات تأثيراً في إعادة تشكيل خريطة الصراع الليبي، إذ أنتجت واقعاً جديداً على الأرض، وأعادت رسم توازنات القوى السياسية والعسكرية، كما أسهمت في تكريس الانقسام المؤسسي الذي استمر لسنوات لاحقة، الأمر الذي عقّد جهود الوساطة الدولية ومساعي العودة إلى مسار سياسي توافقي.

رابعا: تعدد الحكومات وتعاقبها في الحالة الليبية

شهدت ليبيا خلال السنوات العشر الماضية حالة مستمرة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، نتج عنها تعاقب عدد كبير من الحكومات وتضارب مراكز السلطة، في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية، واتساع نفوذ التشكيلات المسلحة، وتصاعد الانقسامات المؤسسية. وقد تعاقبت ست حكومات على إدارة الدولة، بينما لم يحظَ بعضها باعتراف دولي، وهو ما ساهم في إطالة أمد الأزمة وتعميق الانقسام بين الشرق والغرب.

بدأ المشهد الانتقالي بعد ثورة السابع عشر من فبراير بتشكيل حكومة عبد الرحيم الكيب التي أدت اليمين الدستورية في الرابع والعشرين من نوفمبر عام 2011 بتكليف من المجلس الوطني الانتقالي، لتكون أول حكومة انتقالية بعد سقوط النظام السابق. حرصت هذه الحكومة على تشكيل يحقق قدراً من التوازن بين المناطق، ومحاولة استيعاب مختلف القوى الصاعدة في تلك المرحلة، قبل أن يسلم الكيب السلطة طوعاً إلى علي زيدان في أغسطس 2012.

تولى علي زيدان رئاسة الحكومة في الرابع عشر من نوفمبر 2012، غير أن حكومته واجهت تحديات كبيرة نتيجة تنامي نفوذ الجماعات المسلحة وتراجع قدرة مؤسسات الدولة على بسط

الأمن، إلى حد تعرّضه للاختطاف لفترة وجيزة في أكتوبر 2013. ومع اتساع رقعة الانفلات الأمني، قرر المؤتمر الوطني العام في الحادي عشر من مارس 2014 سحب الثقة من حكومته وتكليف وزير الدفاع عبد الله الثني بتسيير شؤون الحكومة بصفة مؤقتة.

أدى الثني اليمين الدستورية في اليوم التالي، واستمر في منصبه مستنداً إلى شرعية مجلس النواب المنتخب، وإن كان لا يحظى باعتراف كامل من المجتمع الدولي. وفي ظل تصاعد الانقسام بين الشرق والغرب، أعلن المؤتمر الوطني العام إقالة الثني وتكليف عمر الحاسي بتشكيل حكومة أُطلق عليها اسم "حكومة الإنقاذ الوطني" غير المعترف بها دولياً في أغسطس 2014، وذلك عقب اتساع نطاق الصراع في العاصمة وسيطرة قوى مسلحة على عدد من مؤسسات الدولة.

وفي أبريل 2015 سلّم الحاسي مهامه إلى نائبه خليفة الغويل الذي واصل إدارة حكومة الإنقاذ من طرابلس، في الوقت الذي بقيت فيه حكومة الثني قائمة في الشرق بدعم مجلس النواب. وقد أدى هذا الازدواج المؤسسي إلى زيادة تعقيد المشهد السياسي، وتعميق الانقسام الإداري والمالي.

وفي محاولة لإعادة ترتيب المرحلة الانتقالية، رعت الأمم المتحدة اتفاقاً سياسياً جديداً نتج عنه توقيع اتفاق الصخيرات في السابع عشر من ديسمبر 2015، والذي بموجبه تشكلت حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج في مطلع عام 2016. إلا أن استمرار التباينات بين مؤسسات الدولة حال دون تحقيق تقدم جوهري في بناء سلطة تنفيذية موحدة.

وفي إطار جهود لاحقة لتصحيح المسار، طرحت الأمم المتحدة مبادرة سياسية جديدة أسفرت عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة في مارس 2021، بهدف توحيد المؤسسات وتهيئة البلاد لإجراء انتخابات عامة، إلا أن الخلافات السياسية والاعتراضات البرلمانية ظلت تشكل عائقاً أمام استكمال ولايتها (الشرق الأوسط، 2021).

المحور الثالث: الدوافع الخارجية في مسار التوافق السياسي الليبي

شهدت القضية الليبية، منذ بداياتها، حضورًا فاعلًا داخل مؤسسات المجتمع الدولي، وفي مقدمتها الأمم المتحدة. فليبيا تُعد من الدول القلائل التي جاء استقلالها برعاية مباشرة من المنظمة الدولية، الأمر الذي رسّخ منذ وقت مبكر ارتباط تطورها السياسي بمسارات العمل الأممي. ومع تولّي البلاد قيادة وطنية اتسمت بالحكمة والرشد، ولاحقًا مع اكتشاف الثروة النفطية واستثمارها في برامج التنمية، بدا أن ليبيا تمتلك مقومات بناء دولة مستقرة وقادرة على التطور المؤسسي.

غير أنّ تغير النظام الحاكم وما تبعه من تحولات سياسية، أعادت رسم المشهد الليبي لعقود طويلة. ثم جاءت ثورة فبراير لتكشف كثيرًا من تلك الاصطفافات الخارجية، ولتفتح المجال أمام تدخل دولي مباشر من خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي أوكلت إليها مهمة مساعدة الليبيين في إدارة المرحلة الانتقالية، ودعم مسار التحول الديمقراطي، وتعزيز أسس التداول السلمي للسلطة.

ورغم الأهداف المعلنة للبعثة، فإن أداءها شكّل –بحسب العديد من الباحثين والمراقبين– مصدر خيبة أمل لقطاع واسع من الليبيين، إذ لم تنجح في تحقيق التوافق السياسي المنشود، بل يُنظر إلى بعض تحركاتها على أنها ساهمت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تعميق الانقسامات الداخلية. كما اتُّهمت البعثة، ومعها بعض الأطراف الدولية المؤثرة، بإدارة الأزمة بطريقة تخدم مقاربات القوى الكبرى أكثر مما تخدم تطلعات الشعب الليبي نحو بناء دولة مستقرة ذات سيادة.

ومن خلال هذه التدخلات، تعززت لدى الليبيين قناعة بأن استمرار الأزمة ليس فقط نتاجًا للعوامل الداخلية، بل يرتبط كذلك بوجود دوافع استراتيجية خارجية تعمل على إبقاء ليبيا في حالة هشاشة مؤسسية تمنعها من تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي. وقد أدى هذا المشهد إلى بروز تصورات بأن بعض القوى الدولية تستخدم الملف الليبي كأداة للتأثير الجيوسياسي وضمان استمرار مصالحها، وهو ما انعكس سلبًا على مسارات الحوار ومحاولات بناء توافق وطني شامل.

اولا: دور الأمم المتحدة في التوافق السياسي الليبي

الأمم المتحدة التي يتمثل دورها في التوسط وتيسير العملية السياسية بين الأطراف الليبية باتت جزء من الأزمة بتدخلاتها ومحاولة فرض رؤى وأفكار الدول الكبرى التي تسعى لترسيخ

نفوذها الاستراتيجي والسياسي داخل ليبيا، وذلك في إطار الصراع على النفط والغاز داخل الأراضي الليبية لتوفير إمدادات الطاقة إلى القارة الأوروبية في ظل الصراع الدولي المستمر بين روسيا من جهة والمعسكر الغربي من جهة أخرى.

ليبيا تعد ضحية للمراحل الانتقالية ولاتفاقات سياسية خارجية يدفع ثمنها الشعب الليبي، التدخلات الأجنبية في البلاد سواء عسكريا في 2011 بتدمير قدرات الدولة الليبية وجيشها، أو التدخلات السياسية التي تسببت في استمرار المراحل الانتقالية لفترة طويلة وعدم قدرة الليبيين على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في البلاد.

اشترطت الأمم المتحدة أن تكون العملية السياسية الليبية، حتى مع وساطة الأمم المتحدة، بقيادة ليبية ويتولاها ليبيون. ويحبذ الليبيون الديمقراطية والحل السياسي للصراع. وفي استطلاع للرأي العام، قام به الباروميتر العربي في أكتوبر 2020، قال 71% من الليبيين إن "الانتخابات الحرة، على الإطلاق أو إلى حد، ما جزء ضروري للديمقراطية"، وأن "تمتع جميع الأفراد، على الإطلاق أو إلى حد ما، بنفس الحقوق بصرف النظر عن الدين والعرق، ضروري". وقد وجد الاستطلاع أن الليبيين، على الأغلب، قلقون من عدم الاستقرار الداخلي والتدخل الأجنبي والاقتصاد (جاكوبس،2021).

إن عملية وساطة الأمم المتحدة في ليبيا قد قدمت عدة أسباب للتفاؤل. ومع ذلك، فإن الوجود المستمر للمقاتلين الأجانب والميليشيات في ليبيا، وخوف الأطراف السياسية والعسكرية من خسارة القدرة على الوصول للمال والحماية، ووجود حكومة هشّة تحارب الفساد والتحديات السياسية (وتشتتها بسبب الطموحات السياسية المستقبلية لبعض أعضائها)، كل ذلك يوفر إمكانية تقويض العملية السياسية، ويضع انتخابات ليبيا واستقرارها في دائرة الخطر.

ثانيا: دور المبعوثين الدوليين في التوافق السياسي الليبي

يُعد إرسال مبعوث أممي لمناطق النزاع والصراعات المسلحة أمراً رئيسياً كإحدى أدوات الأمم المتحدة للتعاطي مع تلك النزاعات ومحاولة تسويتها. وتاريخياً، كانت منطقة الشرق الأوسط ضمن الساحات الأساسية لعمل المبعوثين الأمميين، حيث أرسلت الأمم المتحدة، السويدي فولك برنادوت، كأول مبعوث أممي أو وسيط للمنطقة عام 1948؛ بهدف بحث تسوية الوضع المستقبلي لفلسطين، ومنذ ذلك الحين توافد على المنطقة عدد كبير من المبعوثين.

وكثفت الأمم المتحدة انخراطها في الصراعات المسلحة في الإقليم خلال السنوات التي أعقبت أحداث عام 2011، حيث فرضت النزاعات المسلحة في المنطقة على الأمم المتحدة توجهاً قائماً على إيفاد مبعوثيها لمناطق اندلاع الصراعات كمحاولة لإيقافها، والمساعدة في تجاوز الخلافات التي تؤدي بدورها لتجدد دورات الصراع. بيد أن المنظمة الدولية لم تنجح في تسوية أو إنهاء هذه الصراعات؛ لأسباب عديدة. حازت ليبيا على النصيب الأكبر من المبعوثين الأمميين، حيث أرسلت الأمم المتحدة تسعة مبعوثين منذ سقوط نظام معمر القذافي عام 2011بداية من الأردني عبدالإله الخطيب، والبريطاني إيان مارتن، واللبناني طارق متري، والإسباني برناردينو ليون، والألماني مارتن كوبلر، فضلاً عن اللبناني غسان سلامة، والأمريكية ستيفاني ويليامز، والسلوفاكي يان كوبيش، وصولاً إلى المبعوث الحالي السنغالي عبدالله باتيلي (قاسم، بدون تاريخ). ويعكس تعدد المبعوثين الأممين مقابل غياب الفعالية وضعف المخرجات، طبيعة المأزق الذي عانته بعثة الأمم المتحدة في ليبيا طيلة السنوات الماضية، حيث اصطدمت أدوارها بإشكاليات تنظيمية وعملياتية. فلم تنجح في تحقيق تقدم ملموس حتى مع توقيع اتفاق الصخيرات عام 2015 أو عقد ملتقى الحوار السياسي 2020 والذي أسس لمرحلة أكثر تقدماً في عمر الأزمة عبر صياغة خارطة طريق حددت لأول مرة موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية، قبل أن تتعثر مهمة البعثة، ومن ثم مسار الانتقال السياسي على صخرة الخلافات الداخلية والخارجية والمصالح الضيقة للفاعلين في المشهد.

دور المبعوثين الدوليين في الاتفاق السياسي الليبي

تمحورت مقاربة مبعوث الأمم المتحدة لليبيا، برناردينو ليون، للحوار حول دفع الأطراف المتصارعة إلى طاولة التفاوض أملا في تخليها عن خيارها العسكري لصالح تفاهمات سياسية تنهي الصراع الدائر. وباتفاق مع الأطراف الغربية المتابعة للشأن الليبي والتي أصدرت عدة بيانات جماعية حول تصورها لحل الأزمة، يطالب ليون الأطراف المتنازعة بالاتفاق على تشكيل حكومة

ائتلافية تمنح تفويضا لتسيير البلاد إلى أن يتم إقرار الدستور والعودة للمسار الديمقراطي عبر انتخابات برلمانية ورئاسية (مركز الجزيرة للدراسات، 2014).

شهدت مدينة الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2015 توقيع اتفاق بين الأطراف الليبية، تنص على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإنهاء الانقسام التشريعي بإيجاد مقاربة يبقى فيها مجلس النواب لفترة عام أو عامين، ويشارك المجلس الأعلى للدولة - الذي يفترض أن يكون هو المؤتمر الوطني العام بشكل آخر- في بعض الصلاحيات التي تتعلق بالمناصب السيادية وبسحب الثقة من الحكومة وتعديل الإعلان الدستوري وبعض القضايا الأساسية.

وفي 23 من نفس الشهر أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2259 الذي يرحب بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات، وبإنشاء المجلس الرئاسي. وطلب القرار من المجلس الرئاسي العمل على وجه السرعة في غضون فترة الثلاثين يوما المنصوص عليه في الاتفاق، على تشكيل حكومة وفاق وطني وإكمال الترتيبات الأمنية المؤقتة لبسط الاستقرار في ليبيا (آق مان، 2016).

ولقد أفضى الاتفاق السياسي الليبي الذي وُقّع في الصخيرات في المغرب في ديسمبر 2015 إلى إعادة تشكيل الصراع الداخلي أكثر مما أسهم في تسويته. قبل عام من الزمن، كان الصراع دائراً بين برلمانين متنافسين والحكومتين المرتبطتين بهما. أما اليوم فإن الصراع يدور بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه، حيث يضم كل طرف منشقين عن المعسكرين الأصليين، وكلا الطرفينمسلح تسليحاً ثقيلاً. لم يعد من الممكن تنفيذ خارطة طريق الاتفاق، المتمثلة في أن من الممكن لحكومة تصريف أعمال تمثل البرلمانين وحلفائهما إرساء نظام سياسي جديد وإعادة إدماج الميليشيات، دون تغيير. ثمة حاجة لمفاوضات جديدة يشارك فيها بشكل خاص اللاعبون الأمنيون الرئيسيون الذين لم يشاركوا في مؤتمر الصخيرات لمنح حكومة الوحدة الوطنية قاعدة أكثر توازناً، وسعى اتفاق الصخيرات إلى تسوية النزاع بين مجلس النواب والحكومة المرتبطة به، ومقرهما على التوالي في المدينتين الشرقيتين طبرق والبيضاء، والمؤتمر الوطني العام وحكومته في طرابلس. أنشأ الاتفاق مجلساً رئاسياً كان عبارة عن سلطة تنفيذية تولت مهامها في طرابلس في مارس 2016 وكلفت بتشكيل حكومة وحدة وطنية وأيضاً تشكيل المجلس الأعلى للدولة الذي يتكون من أعضاء سابقين في المؤتمر الوطني العام. ونص على أن يستمر مجلس النواب بوصفه البرلمان الوحيد وأن يصادق على حكومة الوحدة الوطنية ولم يصادق عليها مجلس النواب واعتبرها حكومة غير شرعية واعتبرها حكومة وصاية دولية تاركا لحكومة عبد الله الثني العمل كحكومة رسمية.

وبذلك تشير المعطيات التاريخية والسياسية إلى أن الأزمة الليبية ليست نتاج عامل واحد بل تفاعل معقد بين عوامل داخلية تمثلت في ضعف المؤسسات العسكرية والأمنية، انتشار الجماعات المسلحة، غياب الوعي الديمقراطي، والتنافس على الموارد والشرعية، وبين عوامل خارجية تجسدت في تدخلات الدول الكبرى، تضارب المصالح الإقليمية، وتعدد المبعوثين الدوليين دون إطار واضح أو موحد.

ومن خلال تحليل المحاور الثلاثة، يتضح أن غياب المشروع الوطني الموحد كان عاملاً محورياً في استمرار حالة الصراع. كما أدى وجود حكومات متعددة وضعف الشرعية إلى خلق بيئة سياسية غير مستقرة، سهلت على القوى الخارجية توظيف الانقسامات الداخلية بما يخدم مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية. ويلاحظ كذلك أن الأدوات الأممية، رغم أهميتها، لم تعتمد على إشراك الأطراف الفاعلة محلياً، خصوصاً المكونات الأمنية والاجتماعية، مما جعل الاتفاقات "نخبوية" وغير قابلة للتطبيق ميدانياً.

خاتمـــــة

تكشف التجربة الليبية خلال أكثر من عقد عن مسار معقد للتسوية السياسية، اتسم بتعدد الأطراف المتدخلة وتشابك مصالح القوى المحلية والدولية على حد سواء. ورغم تمكن مجلسي النواب والأعلى للدولة من التوصل إلى صيغة توافقية بشأن خارطة طريق جديدة تتضمن تشكيل حكومة تتولى قيادة المرحلة الانتقالية والإشراف على العملية الانتخابية، إلا أن هذا التوافق لم يحظ بالدعم الدولي المتوقع. فقد واصلت بعض القوى الدولية، مدفوعة بحسابات نفوذ ومصالح

استراتيجية، الدفع باتجاه إعادة إنتاج نموذج ملتقى الحوار السياسي عبر تبني مبادرة المبعوث الأممي عبدالله باتيلي المتعلقة بتشكيل لجنة رفيعة المستوى تتولى مهام الترتيب للانتخابات. وتمثل هذه الخطوة تجاهلاً واضحاً لأول توافق محلي يتم التوصل إليه على أساس وطني خالص بعيداً عن الإملاءات الخارجية، الأمر الذي يعيد ليبيا إلى دائرة التفاعلات المعقدة للمراحل الانتقالية والتسويات المفروضة من الخارج.

إن جذور الأزمة الليبية لم تكن وليدة الانقسامات الداخلية فقط، بل تفاقمت بفعل التدخلات الإقليمية والدولية التي لم تدرك خصوصية البنية الاجتماعية الليبية، القائمة على الروابط القبلية والهوية الوطنية المشتركة، والتي ترفض بطبيعتها أي تدخل خارجي مباشر أو محاولات فرض حلول جاهزة. ومن ثم فإن أي مسار سياسي لا يستند إلى توافق وطني حقيقي يشارك فيه الليبيون بمختلف اتجاهاتهم يبقى مهدداً بالفشل. كما أن استمرار الأطراف الخارجية في توظيف الميليشيات والتشكيلات المسلحة لتحريك المشهد العسكري بما يخدم مصالحها يزيد من صعوبة إنضاج توافق محلي مستدام. وتبرز أهمية المسار العسكري بوصفه حجر الزاوية في إنجاح أي تسوية سياسية، حيث إن توحيد المؤسسة العسكرية وإعادة هيكلة القطاع الأمني وإيجاد معالجة جادة لقضية الميليشيات والمرتزقة يمثل شرطاً ضرورياً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تفضي إلى مؤسسات شرعية قادرة على فرض الأمن وبناء السلام. وبدون معالجة هذه الملفات تبقى الانتخابات محفوفة بالمخاطر وقد تؤدي إلى إعادة إنتاج الانقسام بدلاً من إنهائه.

إن التوافق السياسي يظل ضرورة مرحلية لا غنى عنها في مرحلة ما بعد الصراع، لكنه لا يجب أن يتحول إلى بديل دائم للمؤسسات الدستورية أو آلية موازية للحكم. فالتوافق ينبغي أن ينتهي عند حدود الاتفاق على المبادئ والقواعد الحاكمة للمرحلة الانتقالية، ليترك المجال بعد ذلك للمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية كي تمارس أدوارها وفق آليات واضحة تعتمد على الإرادة الشعبية وسيادة القانون. وبناء على ما تقدم، فإن هذا البحث يؤكد أن تجاوز الأزمة الليبية يستوجب ما يلي:

1. دعم التوافقات الوطنية القائمة وعدم القفز عليها لحساب مبادرات خارجية.
2. الحد من التدخلات الأجنبية التي تعرقل مسارات الحل.
3. معالجة الملف الأمني والعسكري بصورة جذرية لضمان تهيئة بيئة انتخابية سليمة.
4. الالتزام بأن تكون المرحلة الانتقالية قائمة على مبادئ واضحة، لا على توافقات مفتوحة زمنياً تكرس هشاشة الدولة.

وبذلك يسهم هذا البحث في إضاءة عدد من الجوانب الجوهرية المرتبطة بالتوافق السياسي في ليبيا، مؤكداً أن مفتاح الحل يكمن في الإرادة الليبية أولاً، وفي احترام المجتمع الدولي لخيارات الليبيين ثانياً، وصولاً إلى دولة مستقرة تقوم على الشرعية الدستورية والمؤسسات الموحدة والتنمية الشاملة. وحيث أن التوافق ضروريٌ في مرحلة ما، ولكنه لا يجب أن يتجاوز مرحلة التوافق على المبادئ والاهداف (مبادئ حاكمة)، بعد ذلك يجب أن ينتهي دوره تماماً ويُفْسَح المجال لآليات أخرى سيعمل بها النظام الجديد، وعليه فقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1. أن أزمة التوافق في ليبيا هي أزمة بنيوية أكثر من كونها أزمة بين أشخاص أو حكومات.
2. أن المؤثرات الداخلية (وخاصة انتشار السلاح والميليشيات) لها دور حاسم في تعثر التوافق السياسي.
3. أن التدخلات الخارجية، رغم دورها في تسهيل الحوار أحياناً، ساهمت في استدامة الانقسام.
4. أن اتفاق الصخيرات لم يُطبق لأسباب تتعلق بغياب الإرادة السياسية وانعدام الضمانات الميدانية.
5. أن الليبيين يملكون قاعدة اجتماعية متجانسة يمكن أن تُبنى عليها تسوية حقيقية إذا توافرت إرادة وطنية.

وبناءً على النتائج السابقة، يوصي البحث بما يلي:

1. دعم مسار حوار ليبي - ليبي مستقل خالٍ من الضغوط الدولية.
2. توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية كخطوة سابقة على أي استحقاق انتخابي.

3. معالجة ملف العدالة الانتقالية لضمان بناء الثقة بين الأطراف.
4. وضع استراتيجية واضحة لإخراج المرتزقة والقوات الأجنبية.
5. تعزيز اللامركزية الإدارية لتمكين البلديات من لعب دور في الاستقرار.
6. إلزام الأطراف الدولية بميثاق شرف يمنع التدخل العسكري والسياسي.

قائمة المراجع:

1. الجزيرة نت. (2019، 12 مايو). ملف ليبيا: عملية الكرامة وتحولات الصراع المسلح. الجزيرة. متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2019/5/12 /
2. الدّيب، إبراهيم. (2011، 13 ديسمبر). التوافق السياسي: ماذا ولماذا وكيف؟ إخوان أونلاين، متاح على الرابط: https://www.ikhwanonline.com/article/97147

3. نوفل، أ. س. وآخرون. (2017). الأزمة الليبية إلى أين؟ مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد 21(العدد 79)، صـ 41–62. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط. متاح على الرابط: https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-857384
4. معهد البحرين للتنمية السياسية. (2023). الأطلس السياسي. المنامة، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية.
5. جاكوبس، آنا ل. (2021، 16 يونيو). التوافق السياسي الهش في ليبيا يواجه تحديات جسيمة. واشنطن: معهد دول الخليج العربي جاكوبس، في واشنطن (AGSIW) . متاح على الرابط: https://agsiw.org .
6. مركز الجزيرة للدراسات. (2014، 12 فبراير). الحوار الليبي: التحديات وفرص النجاح المحدودة (تقدير موقف). الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
7. الشرق الأوسط. (2021، 5 مارس). مقال صحفي حول ديناميات الشأن الليبي. صحيفة الشرق الأوسط. الشرق الأوسط. (2021، 5 مارس). ليبيا: ديناميات المشهد السياسي وتطورات المرحلة الانتقالية (مقال صحفي). صحيفة الشرق الأوسط، العدد 15407. متاح على الرابط: https://aawsat.com
8. العَرادي، عبد الرزاق. (2021). عملية فجر ليبيا. مركز الجزيرة للدراسات . **عملية فجر ليبيا: مقدماتها وسياقاتها، صفحات من وقائع الثورة المضادة** (الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ص 45). متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/ebooks/book-1336
9. عبدالله، علي سفيان. (2022). دور التوافق السياسي في بناء أنظمة الحكم (لبنان والعراق نموذجا)، **مجلة جامعة تكريت** ،العراق: جامعة تكريت، العدد 27 .
10. بغني، عيسى. (2016، 22 أكتوبر). رفض التداول السلمي للسلطة. **شبكة عين ليبيا الإعلامية**..متاح على الرابط التالي: https://www.eanlibya.com/رفض-التداول-السلمي-للسلطة/
11. قرمان، فرج أحمد. (2016، 07 أكتوبر). جوهر القضية: في التوافق أم في الديمقراطية؟ مركز ليبيا المستقبل للإعلام والثقافة.
12. آق مان، محمد علي. (2016، 02 فبراير). ليبيا وتداعيات العملية السياسية: تحليل.
13. قاسم، محمود. (بدون تاريخ). لماذا يفشل مبعوثو الأمم المتحدة في تسوية الصراعات بالإقليم؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

14. Lijphart, A. (1977). Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration. New Haven, CT: Yae University Press.